

موازنة عام الكورونا تجاهل ام تفائل؟؟

تحليل مشروع موازنة 2021/ 2020







موازنة عام الكورونا تجاهل ام تفائل؟؟

تحليل مشروع موازنة 2020/ 2021



منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org



موازنة عام الكورونا تجاهل ام تفائل؟؟

تحليل مشروع موازنة 2020/ 2021



المقدمة

في ظل المخاوف المتصاعدة على الصعيد العالمي من انتشار وباء كورونا وآثاره الاجتماعية الاقتصادية على مختلف الشعوب، أتي مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ محتفيا بأداء الحكومة المصرية في مواجهة فيروس كورونا، وبقدرتها على احتواء مثل تلك الآثار السلبية مقارنة بدول أخرى عديدة. وهذا الاحتفاء، الملموس في الخطاب الحكومي العام في الفترة الماضية، انعكس على البيان المالي في شكل تفاصيل تطرح للمرة الأولى بشأن المبادرات الحكومية المتخذة لمنع انتشار الوباء، مع التركيز على آثارها "الإيجابية"، وزيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والخدمات الأساسية للمواطنين، خصوصا الصحة والتعليم. إلا أنه بالنظر لتفاصيل مشروع الموازنة الجديد، نجده في حقيقة الأمر يعكس وبقوة الأجندة النيوليبرالية التي تسعى الحكومة لتنفيذها، بكل ما تحتويه من سياسات تقشف وتقليل الإنفاق الاجتماعي تحت شعارات تشجيع النمو الاقتصادي، وبعيدًا تمامًا عن أي تنمية حقيقية تستهدف رفع مستوى معيشة الفقراء والكادحين، خصوصا في عصر الوباء.

هذا الافتراض مبني على عدة عوامل. أولها أن مشروع الموازنة الحالي تم إعداده خلال نوفمبر ٢٠١٩- فبراير ٢٠٢٠، بالاعتماد على التقديرات الاقتصادية للمؤسسات الدولية في يناير ٢٠٢٠، أي أن الأرقام المتضمنة في مشروع الموازنة تم اعتمادها قبل تفشي الوباء فعليًا.^١ ومع ذلك، قررت الحكومة إرسال مشروع الموازنة دون أي تعديل على البرلمان للمناقشة في مارس ٢٠٢٠، على أن يتم مراجعته بعد الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.^٢ وكانت النتيجة المنطقية لذلك اعتراض بعض أعضاء البرلمان على مضمون الموازنة، ووصف إعدادها بالكلاسيكية نتيجة لغياب التحولات ضد الوباء^٣، في حين اعترض آخرون على استمرار سياسات التقشف، ووصفوها بأنها محاولات رسمية لتحميل الشعب ثمن فشل الحكومة في التعامل مع مشكلة العجز.^٤ وعلى نفس المنوال، أبدى بعض المحللين تعجبهم من الطبيعة "المتفائلة للغاية" للموازنة، وعدم أخذها في الاعتبار تداعيات الوباء على المستويين المحلي والدولي.^٥

ومن الصحيح أن الحكومة اتخذت عدة خطوات لاحتواء الوباء، مثل مبادرة ال ١٠٠ مليار جنيه. إلا أن تأثير مثل تلك المبادرات لا يزال محل شك لعدة أسباب. فمثلا في حالة مبادرة ال ١٠٠ مليار، تسود حالة من الغموض حول مصدر تمويل المبادرة، فعلى الرغم من الحديث عنها في البيان

^١ بيسان كساب، "عام مالي جديد: الإنفاق الاجتماعي في موازنة «كورونا»"، مدى مصر، <<https://bit.ly/2DCzk6h>>، ٢٠٢٠.

^٢ انظر "دليل مبسط عن إنفاق الموازنة لعام ٢٠٢٠- متضمن إنفاق الموازنة على جائحة كوفيد-١٩"، وزارة المالية واليونيسيف، رقم ٤، ٢٠٢٠، ص. ٤.

^٣ مها ابو وذن، "هل راعت المالية تراجع حصيلة السنة الضريبية الحالية؟ .. برلمانى : الموازنة أعدت بطريقة كلاسيكية ولم تتحوط ضد كورونا"، ايجي ايكونومي، <<https://bit.ly/3haB1FQ>>، ٢٠٢٠.

^٤ حسام ابو غزالة، "ضياء داود يطالب "الوزراء" بتقديم استقالتهم وتشكيل حكومة تقشف"، الوطن، <<https://bit.ly/3bBjaXo>>، ٢٠٢٠.

^٥ عبد القادر رمضان، "موازنة متفائلة في مصر للعام المقبل رغم تحديات كورونا: تحليل اقتصادي لأرقام الموازنة المصرية الجديدة"، زاوية، <<https://bit.ly/2GD3nvl>>، ٢٠٢٠.

المالي بشكل يوجي بتمويلها من الخزنة العامة، إلا أن مصادر أخرى تقول إن أموال المبادرة سيتم تخصيصها من خلال احتياطات موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠^٦ ولكن مبدئيًا، هذا الرقم أضخم بكثير من أن يكون متوفرًا في الإحتياطات. وفي نفس الوقت، حصلت الحكومة على قرض جديد بمبلغ ٥.٢ مليار دولارًا من صندوق النقد الدولي لمواجهة الوباء^٧، بما يعني زيادة أعباء الديون على الخزنة العامة، واستمرار سياسات التقشف على المدى البعيد في حالة ثبوت توجيه أي من أموال القرض للمبادرة. وبمعنى آخر، لا تتزايد أعباء الديون بشكل تلقائي ومستمر، إلا عند توجيه أموالها إلى مشاريع غير مجدية.

وعلى نفس المنوال، لا يتضح الوزن النسبي الحقيقي للدعم الاجتماعي ودعم القطاع الصحي في المبادرة، في حال استهدافها لتغطية ما عرف بالالتزامات العاجلة؛ مثل دعم القطاعات المتضررة والمميزات الضريبية، إلى جانب الدعم الاجتماعي ودعم قطاع الصحة، مع إعلان الحكومة صرفها ٦٣ مليار جنية (من إجمالي ١٠٠ مليار جنية) على هذه الالتزامات حتى أوائل مايو ٢٠٢٠^٨ ومن الضروري هنا ملاحظة انحياز الحكومة الواضح في تعاملها مع الأزمة، إلى مصالح أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال على حساب الكادحين، إذ حرصت الحكومة منذ بداية الأزمة على تقديم حزمة إجراءات لدعم القطاع الصناعي^٩ و دعم البورصة^{١٠}، وضخ الأموال المتأخرة لصندوق دعم الصادرات^{١١} وفي الوقت ذاته لم تسع للعمل على إزالة المشاكل العديدة في مبادرات أخرى؛ مثل دعم العمالة غير المنتظمة^{١٢} وكذلك لا يوجد أي دليل على متابعة وإشراف الحكومة على مسألة منع تسريح العمالة في المنشآت السياحية مقابل الدعم الحكومي^{١٣}. وبناء على ما سبق، يتضح أن الحكومة لا تنوي العدول عن تنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية ذات الطابع النيوليبرالي، على الرغم من نتائجها المزرية في مواجهة مشاكل الفقر والإنفاق^{١٤} بل علي العكس، يوضح مشروع الموازنة الجديد رغبة رسمية في استمرار تلك المسيرة دون النظر لعواقبها الاجتماعية.

^٦ مذكور في محمد جاد. "الآثار الاقتصادية لكورونا: إجراءات استثنائية في الموازنة الجديدة لإنقاذ الأقل دخلًا". المنصة. ٢٠٢٠، <https://almanassa.com/ar/story/13889>. انظر ايضا ابو ودن. "هل راعت المالية تراجع حصيلة السنة الضريبية الحالية؟...". ايجي ايكونومي. ٢٠٢٠.

^٧ ياسمين سليم. "صندوق النقد يكشف تفاصيل قرض مصر الجديد بقيمة 5.2 مليار دولار لمواجهة كورونا". مصراوي. ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2FSc5G1>.

^٨ انظر "دليل مبسط عن اتفاق الموازنة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١". وزارة المالية واليونيسيف، رقم ٤، ٢٠٢٠. ص. ١٠.

^٩ "الحكومة تقر حزمة إجراءات جديدة لدعم القطاع الصناعي في مواجهة "كوفيد-19". انتربريز. <https://bit.ly/328yojo>. ٢٠٢٠.

^{١٠} محمد عبد العظيم. "الرئيس السيسي: تخصيص 20 مليار جنية من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية". اليوم السابع. ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3k02Sum>.

^{١١} المالية تصرف 3 مليارات جنية متأخرات دعم للمصدرين خلال ثلاثة أشهر". ايكونومي بلس. <https://bit.ly/33863ZZ>. ٢٠٢٠.

^{١٢} انظر محمد حميد. "أموالهم رُدت إليهم: من يدفع منحة الـ500 جنية للعمالة غير المنتظمة؟". المنصة. <https://bit.ly/327MLVe>. ٢٠٢٠. و احمد سلامة. "أمين نقابة العمالة غير المنتظمة السابقة: ليس هناك قاعدة بيانات للعمال.. وهناك مشكلات في التسجيل.. والمساعدة المالية غير كافية". درب. <https://bit.ly/3hb7mw0>. ٢٠٢٠.

^{١٣} انظر محمد جاد. "ماذا تخبرنا التجربة الدولية عن حماية الطبقة العاملة من تداعيات كورونا الاقتصادية؟". حلول السياسات البديلة. ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3jYyccU> و امال رسلان. "العمالة السياحية أولوية.. القطاع السياحي العام والخاص يتعاونان لمنع "التسريح" بعد توقف السياحة.. العناني: سنستغل التوقف لترتيب البيت من الداخل.. واتحاد الغرف: لن نترك منشأة تغلق أبوابها وتسرح العاملين". اليوم السابع. <https://bit.ly/32aK3yi>. ٢٠٢٠.

^{١٤} انظر مي قابيل. "قراءة في بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٧/٢٠١٨". مجلة الديمقراطية، عدد ٧٦، ٢٠١٩. ص. ١٢٦-١٣٠.

وفي الصفحات المقبلة، نقدم تحليلنا لبعض جوانب البيان المالي لكل المهتمين بالشأن الاقتصادي في مصر، وفي طياته تفصيلاً مبسطاً لأهم سياسات الحكومة المصرية المالية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ المتضمنة في مشروع الموازنة الجديد وتأثيراتها المحتملة على حياة المواطنين.¹⁵

¹⁵ من المهم عند قراءة هذا التقرير، التمييز بين الموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتعديلات المتوقعة لها الواردة في البيان المالي لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث أخذنا التوقعات المعدلة في الحسبان كلما سنحت الفرصة سعياً منا لتقديم الصورة الاقرب للواقع.

أولاً: التقسيم الوظيفي للمصروفات

يعرض التقسيم الوظيفي للموازنة عشرة قطاعات تغطي أذرع إنفاق الحكومة. وبشكل عام، شهد مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ نمواً إسمياً^{١٦} بمقدار ٨.٨٪، ونمواً حقيقياً بنسبة ٢.٧٦٪، مقارنة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩.^{١٧}

وفي المقدمة، احتل قطاع الخدمات العامة، الذي يضم كل من الأجهزة التنفيذية والتشريعية والخدمات العامة، الصدارة بنسبة ٤٥.٣٣٪ من إجمالي المصروفات. محققاً نمواً اسمياً قدره ٢.٧٠٪، وإن كانت نسبة النمو الحقيقي بالسلب، ومقدارها ٣٪.^{١٨} وقد كانت نسبته في مشروع العام الماضي ٤٨.٠٢٪ من إجمالي المصروفات.

وبالنظر لباقي الأبواب المتضمنة في التقسيم الوظيفي، فعلى عكس مشروع موازنة العام الماضي، شهد بابان آخران نمواً اسمياً وحقيقياً. فقد شهد باب النظام العام؛ المتضمن لخدمات مثل الشرطة والسجون والحماية ضد الحرائق، نمواً إسمياً بنسبة ١٥.٤٠٪، ونمواً حقيقياً بنسبة ٩٪ تقريباً.^{١٩} وبالمثل أيضاً، شهد باب الأنشطة الوظيفية المتنوعة (الدفاع) نمواً اسمياً بمقدار ١٤.٨٠٪ ونمواً حقيقياً بمقدار ٨.٤٣٪.^{٢٠}

أما الأبواب التي شهدت نمواً مستمراً من العام الماضي، فمنها باب الشؤون الاقتصادية؛ المتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعة والري والتعدين والصناعة والنقل والاتصالات والسياحة والطاقة. إذ شهد نمواً بمقدار ١٣٪ تقريباً، ونمواً حقيقياً بمقدار ٦.٧٢٪. وتعود نسب النمو تلك إلى الزيادة في بنود شراء السلع والخدمات بنسبة ٣٠.٧٠٪، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" بنسبة ١٤.٤٦٪ تقريباً، مقارنة بمشروع موازنة العام الماضي.^{٢١} ويتبع ذلك باب الحماية البيئية الذي شهد نمواً إسمياً بمقدار ١٠٪ تقريباً، ونمواً حقيقياً بمقدار ٣.٨٣٪، وذلك رغم أن باب حماية البيئة لم يمثل أكثر من ٠.١٩٪ من إجمالي المصروفات في مشروع موازنة العام الجديد.^{٢٢} وكذلك شهد باب الإسكان نمواً اسمياً بمقدار ٢٥.٤٦٪، ونمواً حقيقياً بمقدار ١٨.٤٩٪.^{٢٣}

وعلى نفس المنوال، في ظل الاهتمام الرسمي باحتواء فيروس كورونا وأضراره، شهد باب الصحة نمواً إسمياً بمقدار ٢٨.٠٣٪ تقريباً، ونمواً حقيقياً بمقدار حوالي ٢١٪.^{٢٤} وكذلك شهد باب

^{١٦} النمو الاسمي هو معدل النمو دون حساب تأثير التضخم، ومن ثم لا يعكس النمو أو الإنكماش في القدرة الشرائية الفعلية أو جودة الخدمات، يعكس النمو الحقيقي الذي يضع في اعتباره حساب التضخم. علي سبيل المثال، قدر البنك المركزي الزيادة في أسعار المستهلكين في أبريل ٢٠٢٠، أي ارتفاع معدل التضخم، بنسبة ٥.٨٨١٪.

^{١٧} "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ٩٦.

^{١٨} المصدر السابق.

^{١٩} المصدر السابق.

^{٢٠} المصدر السابق.

^{٢١} المصدر السابق، ص ٩٦ و ٩٧.

^{٢٢} المصدر السابق، ص ٩٦.

^{٢٣} تعود نسب النمو تلك إلى تخصيص ٥.٧ مليار جنيه لتمويل إسكان محدودي الدخل. المصدر السابق، ص. ٣٩.

^{٢٤} المصدر السابق، ص. ٩٦.

التعليم نموًا اسميًا بمقدار ١٩.٣٤%، ونموًا حقيقيًا بمقدار يقترب من ١٣%.²⁵ وأخيرًا، شهد باب الشباب والثقافة، المتضمن للبحوث والتطوير في مجال الشباب والثقافة والدين، نموًا اسميًا بمقدار يقترب من ١٨%، ونموًا حقيقيًا بمقدار ١١.٢٥%.²⁶

والمثير للانتباه هنا، التأكيد الرسمي علي استيفاء النسب الدستورية لمخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي بنحو ١٠% 'من الناتج المحلي الإجمالي'²⁷، رغم نص الدستور على أن يتم حساب مخصصات تلك الأبواب من الناتج القومي الإجمالي، وليس الناتج المحلي الإجمالي. فتحددًا، ينص الدستور المصري المعدل الصادر في ٢٠١٩ على وجوب التزام الحكومة بتخصيص نسبة لا تقل عن ٣% من إجمالي الناتج المحلي لباب الصحة (مادة ١٨)، نسبة لا تقل عن ٤% من إجمالي الناتج القومي لباب التعليم (مادة ١٩)، وأخير نسبة لا تقل عن ١% من إجمالي الناتج المحلي للبحث العلمي (مادة ٢٣).²⁸

ولكن في واقع الأمر، لا توجد طريقة واضحة للتأكد من صحة هذه المعلومة حيث لا تصدر أي جهة رسمية رقم إجمالي الناتج القومي بشكل منتظم أو سنوي، بما فيها وزارة المالية.²⁹ وحتى عند حساب مخصصات تلك الأبواب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، نجد أنها لا تستوفي النسب المذكورة في الدستور. فعلي سبيل المثال، عند مقارنة مخصصات تلك الأبواب بإجمالي الناتج المحلي، اتضح أن نصيب باب الصحة لم يتعدى ١.٤%، وان نصيب باب التعليم توقف عند ٢.٣%.

ومن العجيب أيضا أن باب الحماية الاجتماعية شهد نموًا اسميًا ضئيلاً لا يتعدى ٥.٥٥%، وإنكماشاً فعلياً بمقدار ٠.٣٢%³⁰ في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة استهدافها لزيادة المخصصات الموجهة إلى برامج التنمية البشرية، مع تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين، والتوسع في تمويل برامج الحماية الاجتماعية.³¹ هذا التناقض الصريح يعكس التوسع المستمر في تطبيق السياسات النيوليبرالية الهادفة أساساً لضبط الموازين المالية على حساب حجم جودة الخدمات الأساسية (الإنفاق الاجتماعي) الموجهة للمواطنين، حتى في ظل تفشي فيروس كورونا.³²

²⁵ المصدر السابق.

²⁶ المصدر السابق.

²⁷ المصدر السابق، ص. ١٣.

²⁸ انظر "الدستور المصري المعدل"، منشورات قانونية، <<https://manshurat.org/node/14675>>، ٢٠١٩.

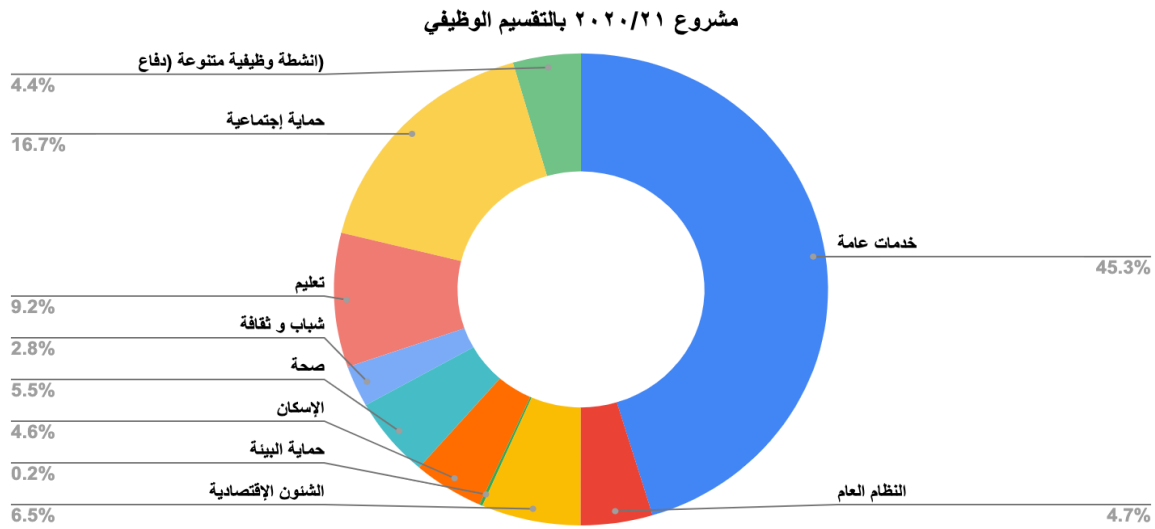
²⁹ لم يذكر مشروع موازنة العام الجديد أي أرقام أو تقديرات تخص إجمالي الناتج القومي واكتفى بذكر إجمالي الناتج المحلي.

³⁰ "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ٩٦.

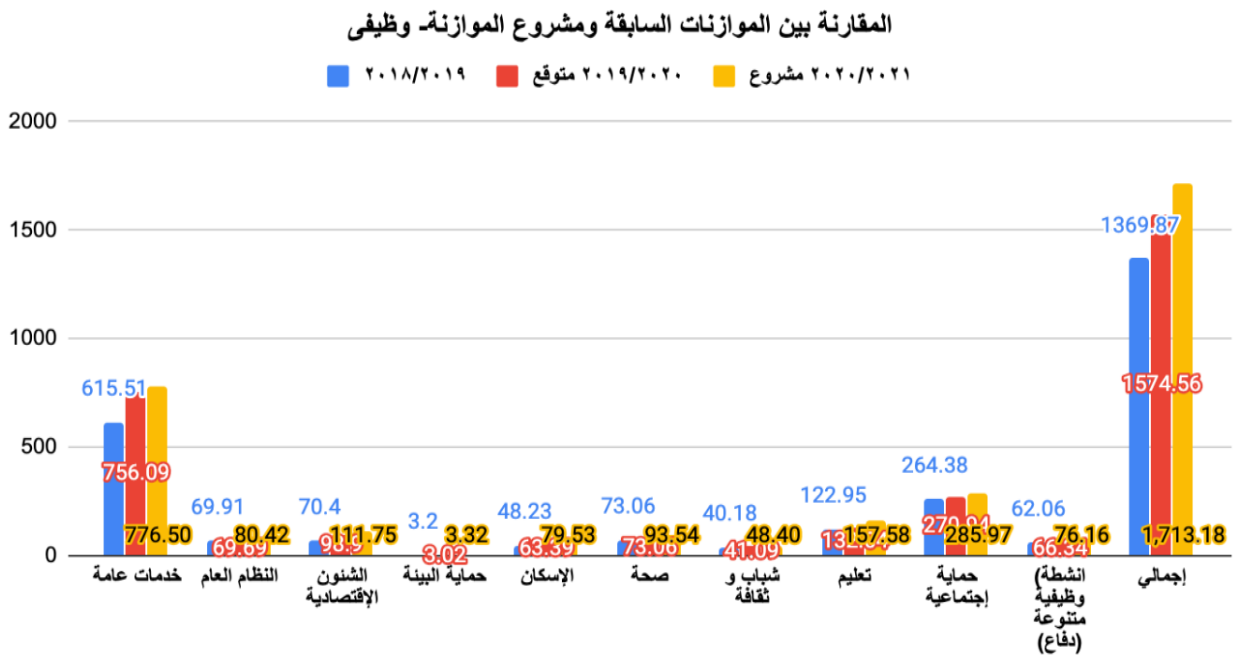
³¹ المصدر السابق، ص. ٧.

³² بالنظر لبنود باب الحماية الاجتماعية، نجد أن بنود "الأجور وتعويضات العاملين" و "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" قد شهدا أقل زيادة مقارنة بمشروع موازنة العام الماضي، وقدرها ٢.٣٢% و ٥.٥١% على الترتيب مقابل بنود "الفوائد" و "شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)" والتي شهدت زيادات قدرها ٤٤.٧٥% و ٣٥.٦٣%. المصدر السابق، ص. ٩٧.

رسم البياني رقم 1³³



رسم بياني رقم 2³⁴

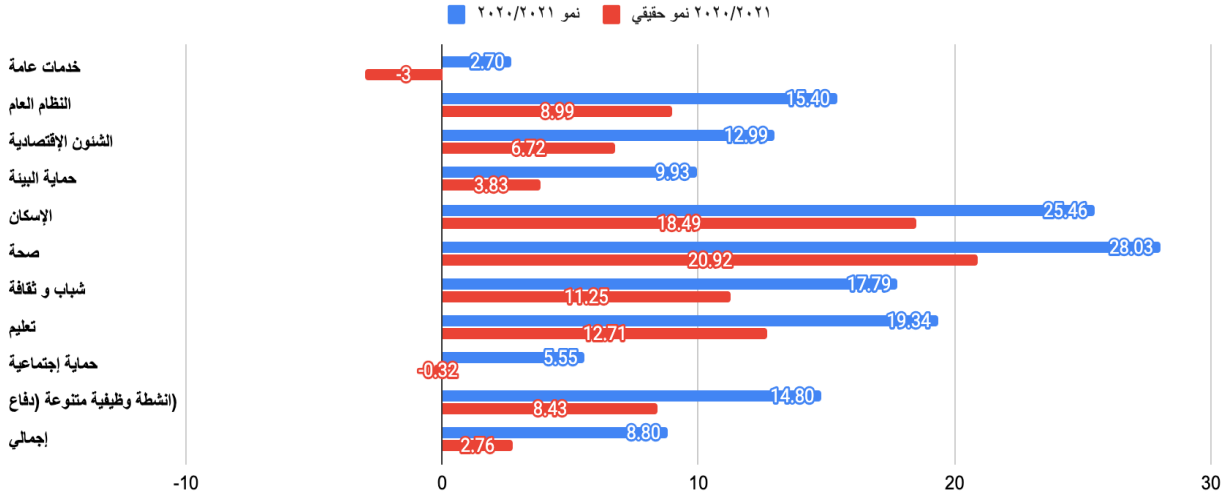


³³ المصدر السابق. ص. ٩٦.

³⁴ المصدر السابق.

رسم بياني رقم 3³⁵

مقارنة بين نسب النمو في الموازنة المعتمدة والحقيقية لعام 2019/2020 - التقسيم الوظيفي



³⁵ المصدر السابق.

ثانياً: التقسيم الاقتصادي للمصروفات³⁶

يحتوي هذا القسم على أوجه الصرف المختلفة في باب الاستخدامات، مقسمة إلى ثماني أقسام وهي:

١- الأجور وتعويضات العاملين، ٢- شراء السلع والخدمات، ٣- الفوائد، ٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ٥- المصروفات الأخرى، ٦- شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"، ٧- حيازة الأصول المالية، و ٨- سداد القروض.

ويتناول هذا القسم جميع البنود الستة الأولى تحت اسم "المصروفات". وعند قياس التغييرات في القسم الاقتصادي للموازنة المقترحة نجد أن جملة المصروفات زادت اسمياً بمقدار ٨.٨٠% لتصل إلى ١٧١٣,١٨ مليار جنيه، مقارنة بالموازنة المتوقعة للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمقدرة بحوالي ١٥٧٤,٥٨ مليار جنيه.³⁷ وعند حساب أثر التضخم، نجد أن المصروفات قد نمت فعلياً بمقدار ٢.٧٦%.³⁸

وشهد بند شراء السلع والخدمات أكبر زيادة، إذ ارتفعت قيمة مخصصاته إلى ١٠,٢ مليار جنيه، محققاً نمواً إسمياً بمقدار ٣٣.٧٤%، ونمواً حقيقياً بمقدار ٢٦.٣١%.³⁹ وتعود الزيادة في هذا البند لظهور وتفشي فيروس كورونا، ومحاولات احتوائه عبر شراء الأدوية والمستلزمات الطبية وتوفير الخدمات الصحية مثل مستشفيات العزل. ويلي ذلك، بند شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"، الذي تراجع لأول مرة منذ أربع سنوات للمركز الثاني في الزيادات، إذ حقق نمواً اسمياً بمقدار ٣٣% تقريباً، ونمواً حقيقياً بمقدار ٢٥.٥٠%.⁴⁰

و بالنظر لبند الفوائد، نجد أنه احتفظ بالصدارة باعتباره أكبر بنود المصروفات حجماً، حيث شكل ٣٣.٠٤% من إجمالي المصروفات في مشروع موازنة العام الجديد. وحقق انكماشاً إسمياً بمقدار ٠.٥٥% وإنكماشاً حقيقياً بمقدار ٦.٠٨%.⁴¹ وهذا على عكس مشروع العام الماضي، حين حقق بند الفوائد نمواً إسمياً في مشروع موازنة العام الماضي بمقدار ٥.٠٦%، إلا أنه واصل تحقيق انكماش حقيقي، مثل مشروع موازنة العام الماضي حين حقق انكماشاً حقيقياً بمقدار ٧.٠٤%.

ومن المهم هنا ملاحظة الوزن النسبي للفوائد على الديون⁴² في مشروع موازنة العام الجديد، حيث استحوذ علي ٣٣.٠٤% من إجمالي المصروفات، متراجعاً من ٣٦.١٥% في مشروع موازنة العام الماضي، وذلك نتيجة انكماش بند الفوائد ذاته من ٥٦٩.١٤ مليون جنيه في مشروع ٢٠٢٠/٢٠١٩، الي

³⁶ عند الإشارة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ في هذا الفصل، فالإشارة للتوقعات الواردة للبيان المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) لا لارقام المذكورة في الموازنة المعتمدة للعام نفسه.

³⁷ "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ٦٦.

³⁸ المصدر السابق.

³⁹ المصدر السابق.

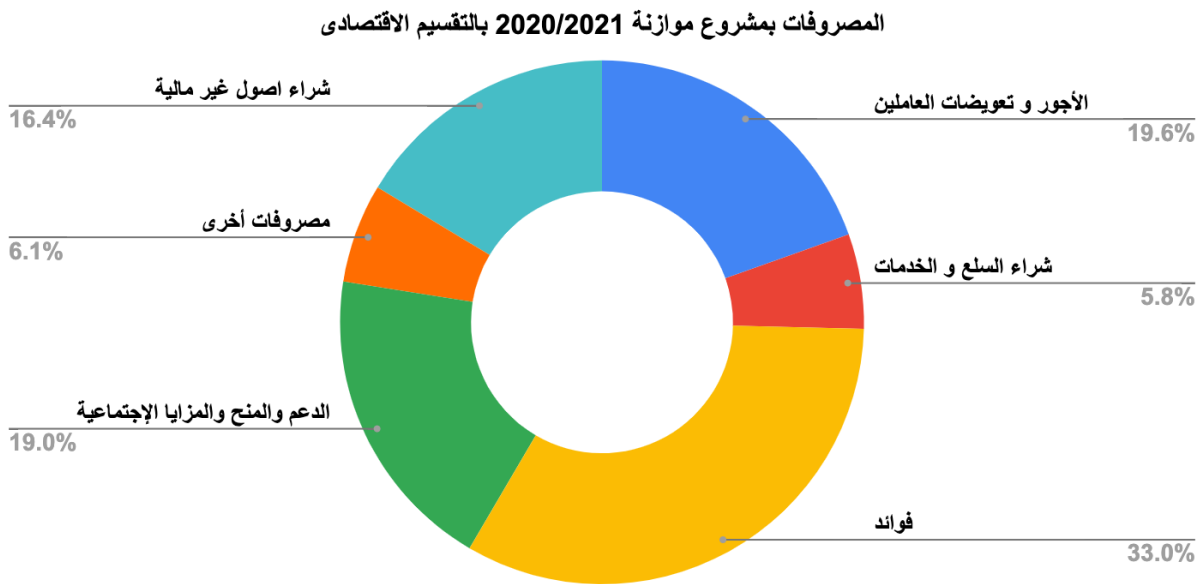
⁴⁰ المصدر السابق.

⁴¹ المصدر السابق، ص. ٦٦.

⁴² عند ذكر الديون دون تحديد (خارجي/ داخلي) فإننا نعبر عن الديون إجمالاً داخلية وخارجية

٥٦٦ مليون جنيه في مشروع ٢٠٢٠/٢٠٢١^{٤٣} ويعود هذا الإنكماش إلى التراجع الإجمالي في فوائد الديون المحلية في مشروع الموازنة الجديد بمقدار ١.٣٧% مقارنة بمشروع العام الماضي. وبالتحديد، شهدت بنود "فوائد الأذون على الخزنة العامة" و"فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين" و"فوائد صكوك صناديق المعاشات" و"الفوائد الأخرى المتنوعة" المتضمنة في باب الفوائد المحلية تراجعًا بمقدار ٨.٤٣% و ٣٣.٧٧% و ١٠٠% و ١٤.١٨% على التوالي.^{٤٤} وبشكل عام، مثلت الفوائد الخارجية ٨.٦٢% من إجمالي الفوائد في مشروع الموازنة الجديد مقابل ٩١.٣٨% للفوائد المحلية، مما يعني أن الفوائد الخارجية شهدت زيادة مقارنة بمشروع العام الماضي، حين شكلت ٧.٨٥% من إجمالي الفوائد، وأن نسبة الفوائد المحلية تراجعت في المشروع الجديد، بعد أن كانت تشكل ٩٢.١٥% من إجمالي الفوائد في مشروع ٢٠١٩/٢٠٢٠^{٤٥} وبمعنى آخر، فعلى الرغم من التراجع الطفيف في الوزن النسبي للفوائد المحلية، إلا أنها لازالت تمثل الغالبية العظمى من فوائد الديون الإجمالية.

■ الرسم البياني رقم 4^{٤٦}



^{٤٣} "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ٦٦

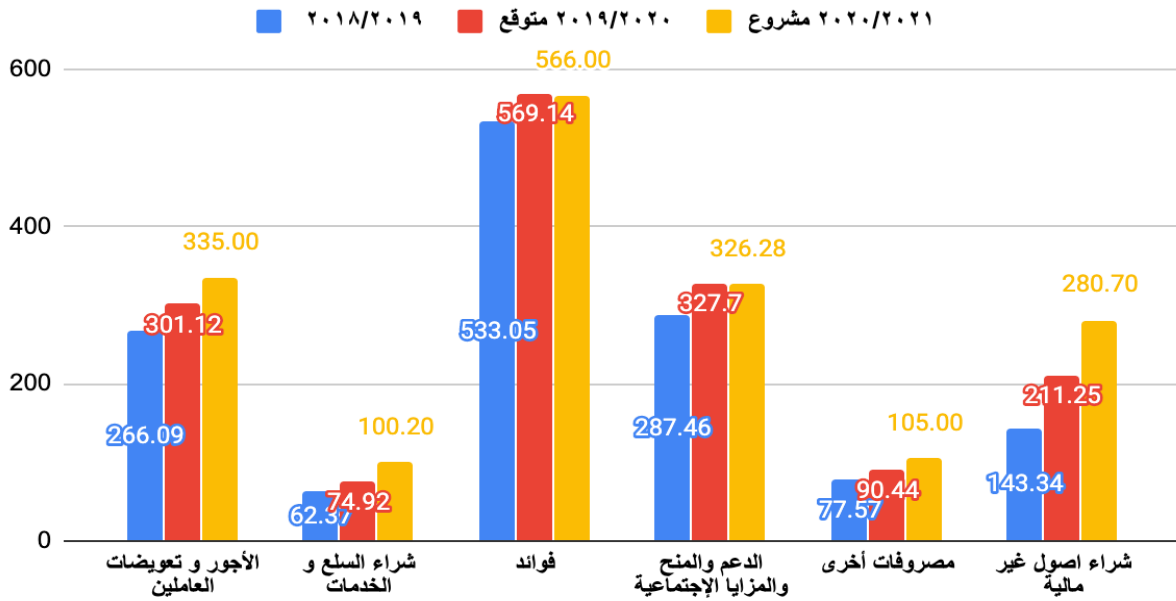
^{٤٤} من المثير أن بند فوائد صكوك صناديق المعاشات تراجعت من ٣٣,١٧٩ مليون جنيه في مشروع ٢٠١٩/٢٠٢٠ الي ٠ في ٢٠٢١/٢٠٢٠. المصدر السابق، ص. ٧٥.

^{٤٥} المصدر السابق.

^{٤٦} المصدر السابق، ص. ٦٦

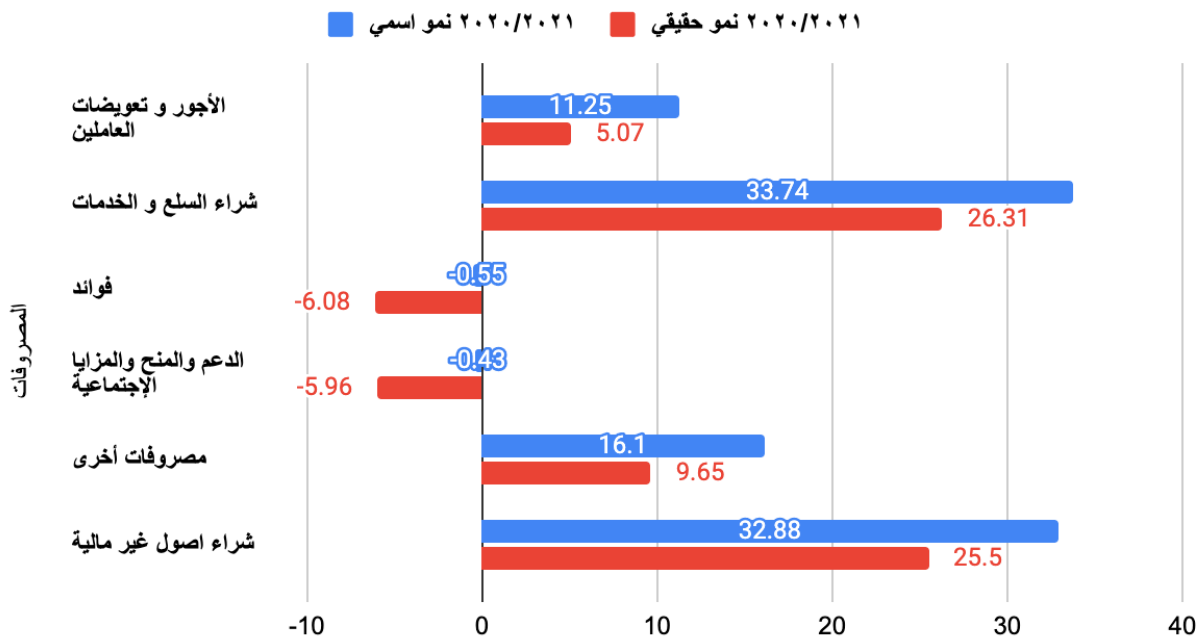
الرسم البياني رقم 5 ⁴⁷

المقارنة بين مشروع الموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ والموازنات السابقة- اقتصادي



الرسم البياني رقم 6 ⁴⁸

نسب النمو الاسمي والحقيقي المتوقعة ٢٠٢٠/٢٠٢١



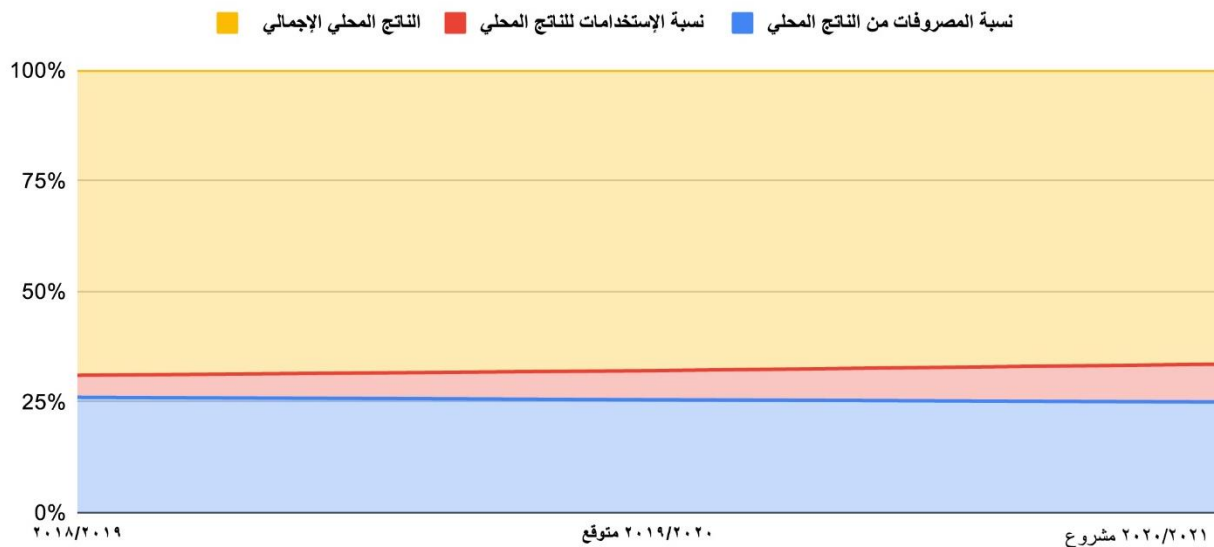
⁴⁷ المصدر السابق.

⁴⁸ المصدر السابق.

وقد ازدادت فاتورة أجور وتعويضات العاملين من ٣٠.١٢ مليون جنيه في مشروع ٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٣٥ مليون جنيه في مشروع الموازنة الجديد، أي أن فاتورة الأجور قد نمت اسمياً بمقدار ١١.٢٥ %، إلا أنها شهدت نموًا حقيقيًا أيضًا على عكس الأعوام الأخيرة بمقدار ٥.٠٧ %.⁴⁹ وعلى الرغم من هذه الزيادة في الأجور والتأكيد الرسمي على اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة لتقليل من الآثار السلبية للوباء، خصوصًا على المواطنين ذوي الدخل المحدود، إلا أن مشروع الموازنة الجديد شهد تراجعًا في بند الدعم والمزايا الاجتماعية من ٣٢٧.٧٠ مليون جنيه إلى ٣٢٦.٢٨ مليون جنيه، بما يحقق إنكماشًا اسميًا بمقدار ٠.٤٣ % على عكس العام الماضي، مع استمراره في تحقيق انكماش حقيقي مثل العام الماضي، بمقدار ٥.٩٦ %.⁵⁰ وبالتالي، يجب التعامل مع هذا التراجع والإنكماش باعتباره دليلًا جديدًا على استمرار الحكومة في تطبيق السياسات النيوليبرالية الهادفة لتقليل الإنفاق الحكومي، وضبط الموازين المالية، دون النظر للتوابع الاجتماعية الكارثية لمثل تلك السياسات.

■ رسم بياني رقم ٧⁵¹

فعلي 2018/2019، متوقع 2019/2020، و مشروع 2020/2021



⁴⁹ المصدر السابق، ص. ٧١

⁵⁰ المصدر السابق، ص. ٦٦

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

يعكس مشروع الموازنة الجديد رغبة الحكومة الملحة لزيادة الاستثمارات في الأصول الثابتة، وذلك لتقوية البنية التحتية للاقتصاد المصري، بما يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق نسب نمو أعلى، وليس مستوى تنمية أعلى. لذلك، وكما ذكرنا من قبل، شهد هذا الباب في مشروع الموازنة الجديد نموًا إسميًا بمقدار ٣٣% تقريبًا، ونموًا حقيقيًا بمقدار ٢٥.٥%.⁵² وهنا يجب الإشارة إلى أن زيادة الاستثمارات في الأحوال العادية تعتبر مؤشرًا جيدًا، إذ أنها تمثل إضافةً لموارد الدولة، المفترض أن تؤدي بدورها إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، خصوصًا مشاريع البنية التحتية، غير المغرية للقطاع الخاص، نظرًا لتكلفتها العالية مقارنة بأرباحها.⁵³ وبالتالي، إن لم تقم الدولة بتمويل مثل تلك المشاريع، فسوف تتعرض بنية الاقتصاد الأساسية للتدهور، وتنعدم فرص إحداث تطوير حقيقي في ظل اهتمام القطاع الخاص بالمشاريع ذات الربحية العالية والسريعة فقط.

إلا أن الوضع يختلف هنا كما يتضح من مشروع الموازنة، لأن من إجمالي مخصصات بند الاستثمار المقدرة بحوالي ٢٨٠,٦٩٨ مليار جنيه، هناك ١٦٣,٨ مليار جنيه تقريبًا ممولة بعجز من الخزانة العامة، بالإضافة إلى ١٣,٢ مليار جنيه آخرين في صورة قروض خارجية لتمويل الاستثمارات. بمعنى آخر، ٦٣.١% من إجمالي مخصصات الاستثمار ممولة بالعجز والقروض، مما يعني زيادة الأعباء على كاهل الأجيال القادمة لسداد تلك المبالغ وتقليل فرصهم في الاستمتاع بمستوى معيشي أفضل. ولهذا يظل التساؤل مطروحًا حول مدى جدوى مثل هذه الاستثمارات فعليًا، إذا ما كان إنشاؤها مرتبطًا بزيادة العجز والدين العام.⁵⁴

وإذا نظرنا في تفاصيل موازنة الاستثمارات، نجد أن ثلاثة بنود: هي "المباني والانشاءات" و"الآلات ومعدات ووسائل النقل" و"الأصول الطبيعية"، شهدت زيادات بمقدار ٢٩% و ٢٩.٢% و ٢٠.٦% تبعًا، مقارنة بمشروع موازنة العام الماضي.⁵⁵ والجدير بالذكر، أن بند الاستثمارات في باب الشؤون الاقتصادية، شهد زيادة من ٦٤,٤٨٤ مليون جنيه في مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلى ٧٣,٨٠٨ مليون جنيه في مشروع الموازنة الجديد، بزيادة مئوية قدرها ١٤.٥% تقريبًا.⁵⁶

⁵² المصدر السابق، ص. ٦٦.

⁵³ وفقًا لمشروع الموازنة، الزيادة في مخصصات الاستثمار في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ أعلى قيمة زيادة شاهدها الباب خلال العشر سنوات الماضية. المصدر السابق، ص. ٤٤.

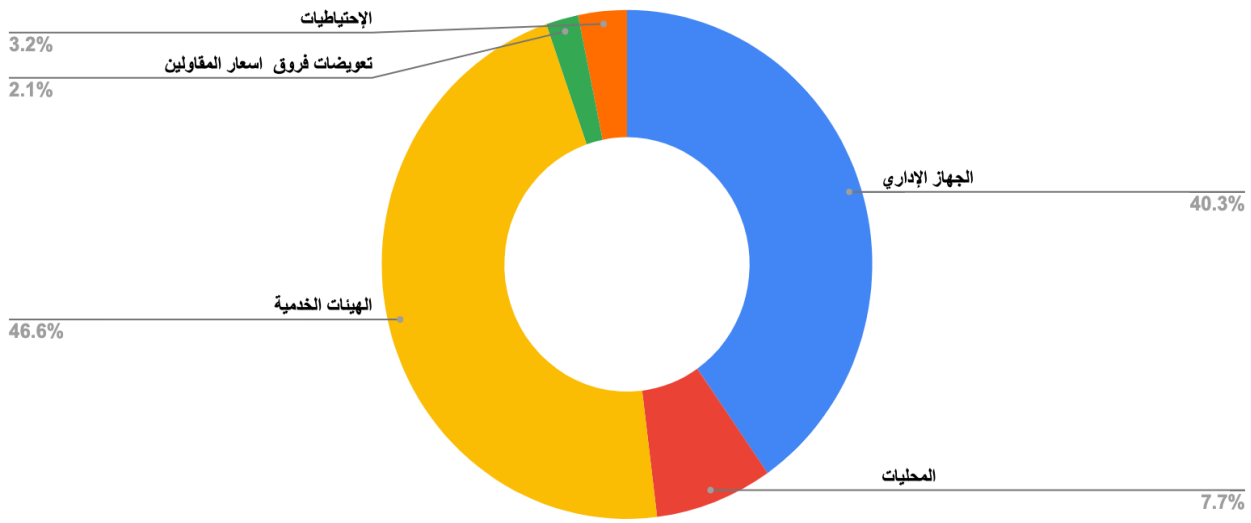
⁵⁴ من المهم ملاحظة أنه تم تخصيص ١٠ مليارات جنيه من إجمالي الزيادة في الاستثمارات الحكومية لسداد مستحقات الموردين والمقاولين، في النفس الوقت الذي تم فيه تخصيص ٣ مليار جنيه لمنحة العمالة غير المنتظمة. انظر "دليل مبسط عن اتفاق الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩"، وزارة المالي واليونيسف، ٢٠٢٠. ص. ١٤.

⁵⁵ "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠. ص. ٩٠.

⁵⁶ المصدر السابق، ص. ٩٧.

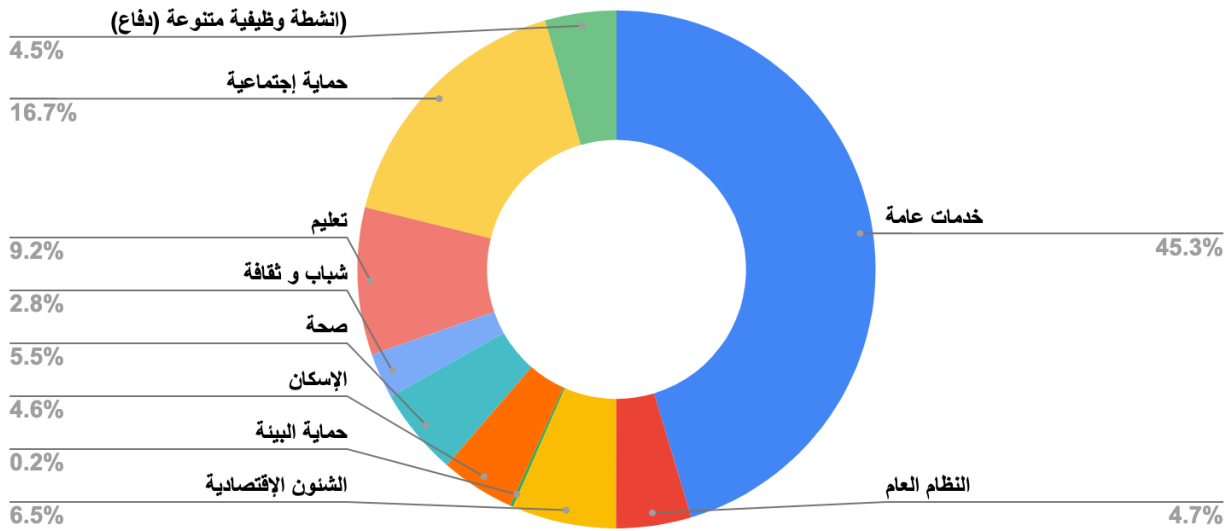
رسم بياني رقم ٨ ⁵⁷

تقسيم الاستثمارات علي افرع الحكومة المختلفة (بالمليار جنية)



رسم بياني رقم 9 ⁵⁸

الاستثمارات بالتقسيم الوظيفي



⁵⁷ المصدر السابق، ص. ٩٨.

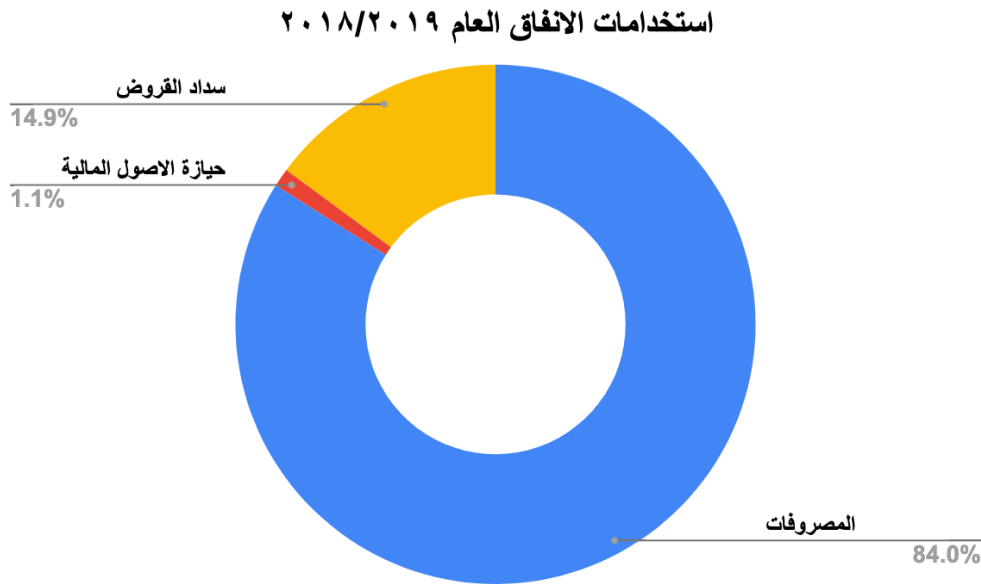
⁵⁸ المصدر السابق.

ثالثاً: الصورة العامة للاستخدامات

بعد استعراض أهم ما ورد من تغيير على بنود الاستثمار، نشير إلى أن المصروفات وحدها لا تغطي الإنفاق الحكومي كله، إذ أنها لا تتضمن بندي حيازة الأصول المالية وسداد القروض. ويعد الباب الأخير أحد أكبر أبواب مشروع الموازنة الجديد علي الإطلاق، إذ يصل إلي ٥٥٥.٥٧ مليار جنية، بزيادة قدرها ١٨٠ مليار جنية عما كان متوقعاً للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومحققاً على غرار العام الماضي، نمواً إسمياً بمقدار ٤٧.٩٣% تقريباً، ونمواً حقيقياً بمقدار ٣٩.٧١%.⁵⁹

ويشكل البندان المخصصان لخدمة الديون، وهما الفوائد وسداد القروض مجتمعين حوالي ٤٨.٨٢% من إجمالي الإنفاق الحكومي، مقارنة بنسبتهم من الإنفاق الحكومي في موازنة العام الماضي والمقدرة حوالي ٤٧.٧٤%.⁶⁰ ويعبر هذا الارتفاع المستمر منذ العام الماضي عن مؤشر خطير، وهو عدم قدرة الحكومة على السيطرة على أزمة الديون رغم كل ما يثار عن الجهود المبذولة للسيطرة على الأزمة، وحالة التفاؤل التي سادت في ٢٠١٩/٢٠١٨، عندما انخفضت بنود خدمة الديون إلى ٤٥.٧%. وبالتالي، يبدو من المنطقي توقع تأثير هذه الزيادة المستمرة على فرص تحقيق أي تنمية حقيقية، في ظل الاحتياجات المتزايدة لخدمة الديون، خصوصاً في ضوء السياسات النيوليبرالية الهادفة أساساً لضبط الموازين على حساب الإنفاق الاجتماعي.

رسم بياني رقم 10⁶¹

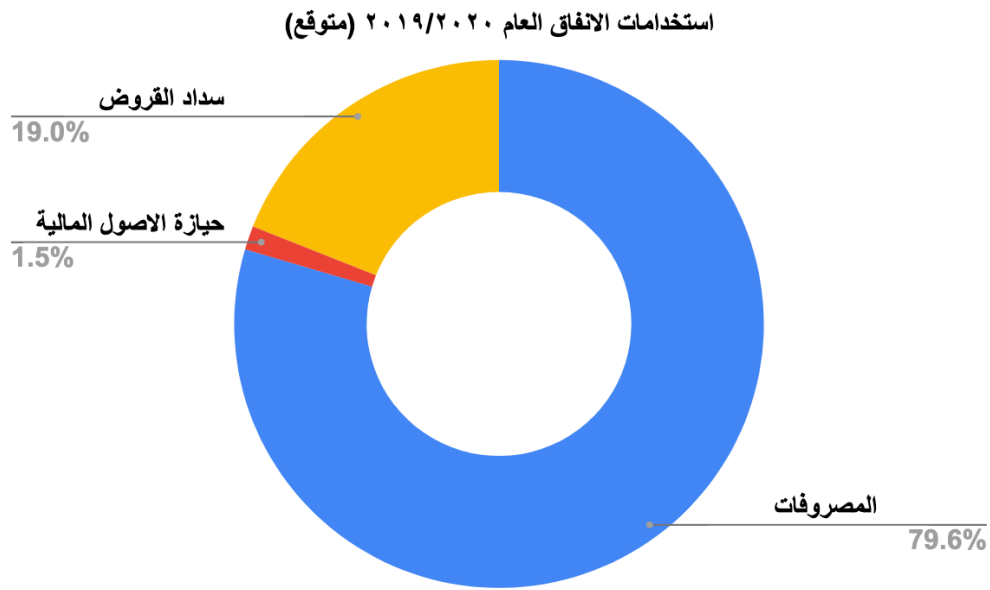


⁵⁹ المصدر السابق، ص. ٦٦.

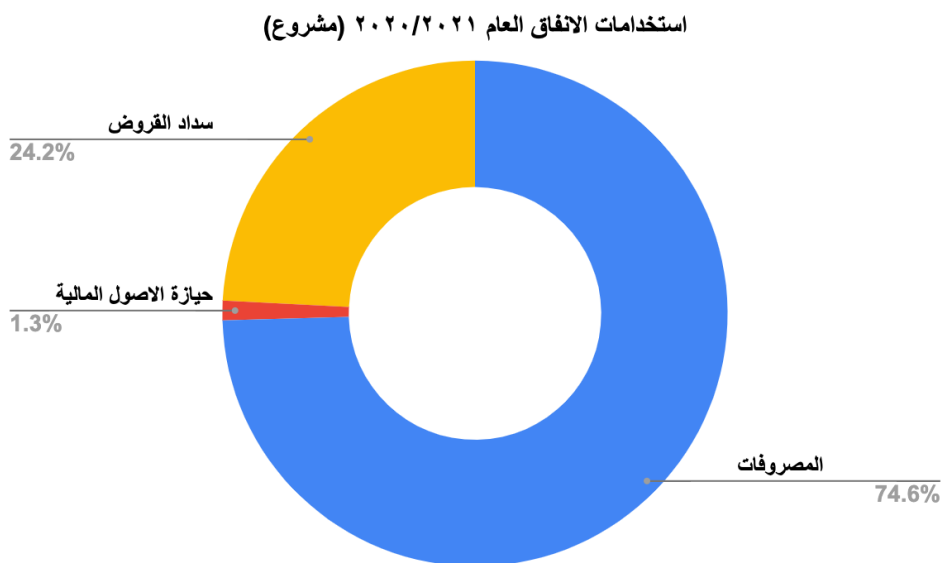
⁶⁰ المصدر السابق.

⁶¹ المصدر السابق.

رسم بياني رقم ١١⁶²



رسم بياني رقم ١٢⁶³



⁶² المصدر السابق.

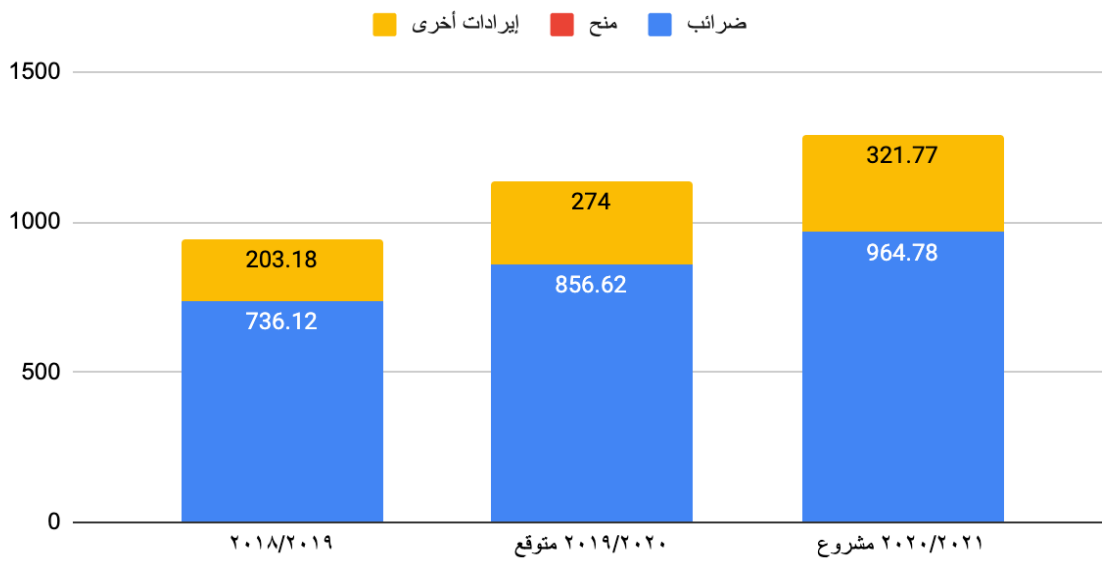
⁶³ المصدر السابق.

رابعاً: التقسيم الاقتصادي للإيرادات

وصلت الإيرادات العامة في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١,٢٨٨.٧٥ مليار جنية مقابل ١,١٣٤.٤٢ مليار جنية في موازنة العام الماضي بزيادة ١٥٤.٣٣ مليار جنية، محققة نمواً اسمياً بنسبة ١٣.٦٠ %، ونمواً حقيقياً بنسبة ٧.٢٩ %^{٦٤}.

رسم بياني رقم 13^{٦٥}

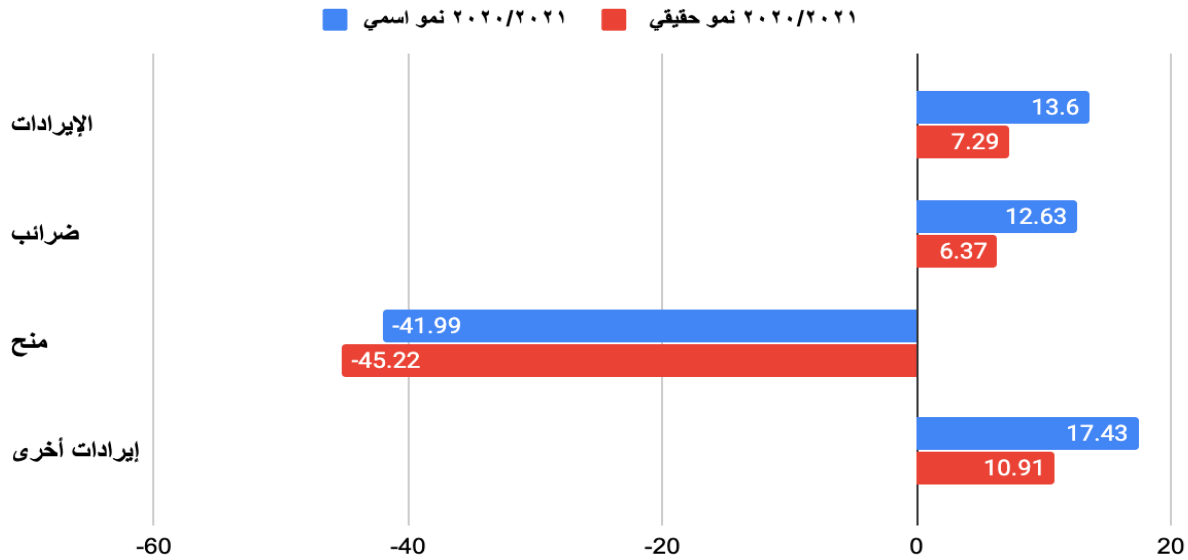
التوزيع الاقتصادي للإيرادات بين موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ والمتوقع ٢٠١٩/٢٠٢٠ ومشروع ٢٠٢٠/٢٠٢١



^{٦٤} المصدر السابق، ص. ١٠٤.

^{٦٥} المصدر السابق، ص. ١٠٤-١٠١.

المقارنة بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي للإيرادات ٢٠٢٠/٢٠٢١



الإيرادات الضريبية

بشكل عام، مثلت الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، بواقع ٧٤.٩% من إجمالي الإيرادات، مقابل ما يقرب من ٠.٢% للمنح، وحوالي ٢٥% للإيرادات غير الضريبية.⁶⁷ يعني هذا أن المشروع الجديد للموازنة تضمن زيادة بمقدار ١٠٨.١٦ مليار جنية تقريباً عن الإيرادات الضريبية المتوقعة للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩، محققاً نمواً إسمياً بمقدار ١٢.٦٣% ، ونمواً حقيقياً بمقدار ٦.٣٧%.⁶⁸

وبالنظر لمكونات الإيرادات الضريبية، نجد أن الضرائب العامة (المكونة من الضريبة على دخل الأشخاص والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية والضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الدمغة وباقي الضرائب) تمثل مجتمعة ٤٧,٧٧% من إجمالي الإيرادات الضريبية، مقارنة بحصة الضريبة على القيمة المضافة البالغة ٤١,٥٨%، والضرائب الجمركية البالغة ٤,٦١%، وأخيراً نسبة باقي الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية البالغة ٦,٤٠%.⁶⁹ ويلاحظ أن موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ شهدت زيادة كلية في الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية قدرها ١٦,٤٨% ، مقارنة بالعام الماضي، رغم أن ضرائب البترول وضرائب قناة السويس تراجعت مقارنة بالعام الماضي بنسب ٤٨% و ٩% على الترتيب. وتعود الزيادة الكلية في ضرائب الأشخاص الاعتبارية إلى الزيادة

⁶⁶ المصدر السابق.

⁶⁷ المصدر السابق.

⁶⁸ المصدر السابق.

⁶⁹ المصدر السابق.

في بند ضرائب باقي الشركات بنسبة ٣١,٥%. أما بالنسبة للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة، فقد شهدت تراجعاً بنسبة ١٣,٦٣% مقارنة بالعام الماضي مثلها مثل بنود ضريبة التضامن الاجتماعي، التي انخفضت بنسبة ٣٦,٥٥% تقريباً، وضرائب الأرباح الرأسمالية المتراجعة بنسبة ٥,٤٢% مقارنة بالعام الماضي. وفي المقابل، شهدت بنوداً مثل الضرائب على الأذون والسندات زيادة قدرها ٤,٢٩% وارتفاع المحصل منها مقابل الإعفاءات الضريبية إلى ٣ مليار و٣٠٠ مليون جنيه، بعد أن ظلت قابضة عند مستوى الصفر في الأعوام الماضية. وعلى منوال مماثل، شهدت كل بنود باب الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية زيادة مقارنة بالعام الماضي، محققة زيادة كليه بمقدار ٣٢,٠٣%، كانت علي النحو التالي: شهد بند ضريبة المرتبات وما في حكمها زيادة قدرها ٣٥,١٠%، وشهد بند ضريبة النشاط التجاري والصناعي زيادة قدرها ٢٦,٤٠% وشهد بند ضريبة النشاط المهني غير التجاري زيادة قدرها ٣١,٩٣%، وأخيراً شهد بند ضريبة الثروة العقارية زيادة قدرها ٥٤,٠٤%.⁷⁰

وكما جرت العادة، مثلت الضرائب غير المباشرة (المكونة من الضرائب على القيمة المضافة والضرائب والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى) النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، إذ بلغت ٥٢,٢٣% من إجمالي الإيرادات الضريبية مقابل ٤٧,٧٧% للضرائب المباشرة (المتضمنة الضرائب العامة).⁷¹ ومن الملاحظ أن الزيادة في إيرادات الضريبة العامة مثلت غالبية الزيادة الكلية في الإيرادات الضريبية المشار إليها سابقاً والمقدرة بحوالي ١٠٨,١٦١ مليون جنيه، بلغت ٥٩,٦٨% من إجمالي الزيادة، مقابل ٣٣,٧١% زيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة و ١٣,٣% زيادة في باقي الإيرادات الضريبية مع انخفاض إيرادات الضرائب الجمركية بنسبة ٦,٦٩%.⁷² ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة بشكل طفيف في المشروع الجديد مقارنة بمشروع موازنة العام الماضي، حيث مثلت الضرائب غير المباشرة فيها ٥٢,٢٣% من إجمالي الإيرادات الضريبية مقابل ٤٧,٧٧% للضرائب المباشرة. إلا أن هذا التغيير الطفيف لم يمنع استمرار الضرائب غير المباشرة من الاستحواذ على النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية في المشروع الجديد، ويعتبر هذا مؤشراً على استمرار تطبيق الحكومة لسياسات تنافي مبادئ العدالة الضريبية. وصحيح أن التعديلات الأخيرة على المنظومة الضريبية، ورفع حد الإعفاءات تبدو خطوات إيجابية في طريق تحقيق العدالة الضريبية⁷³، إلا أن استمرار نمو ضرائب القيمة المضافة على سبيل المثال يزيد من الأعباء على كاهل المستهلكين الأكثر فقراً، مع إسهامها في زيادة التضخم وإضعاف معدلات الاستهلاك لقطاع كبير من المواطنين، خصوصاً وأن أحدث الأرقام تشير إلى وجود أكثر من ٣٢,٥% من المواطنين تحت خط الفقر، المقدر بحوالي ٧٣٥,٥ جنيه

⁷⁰ المصدر السابق، ص. ١٠٩

⁷¹ المصدر السابق، ص. ١٠٤.

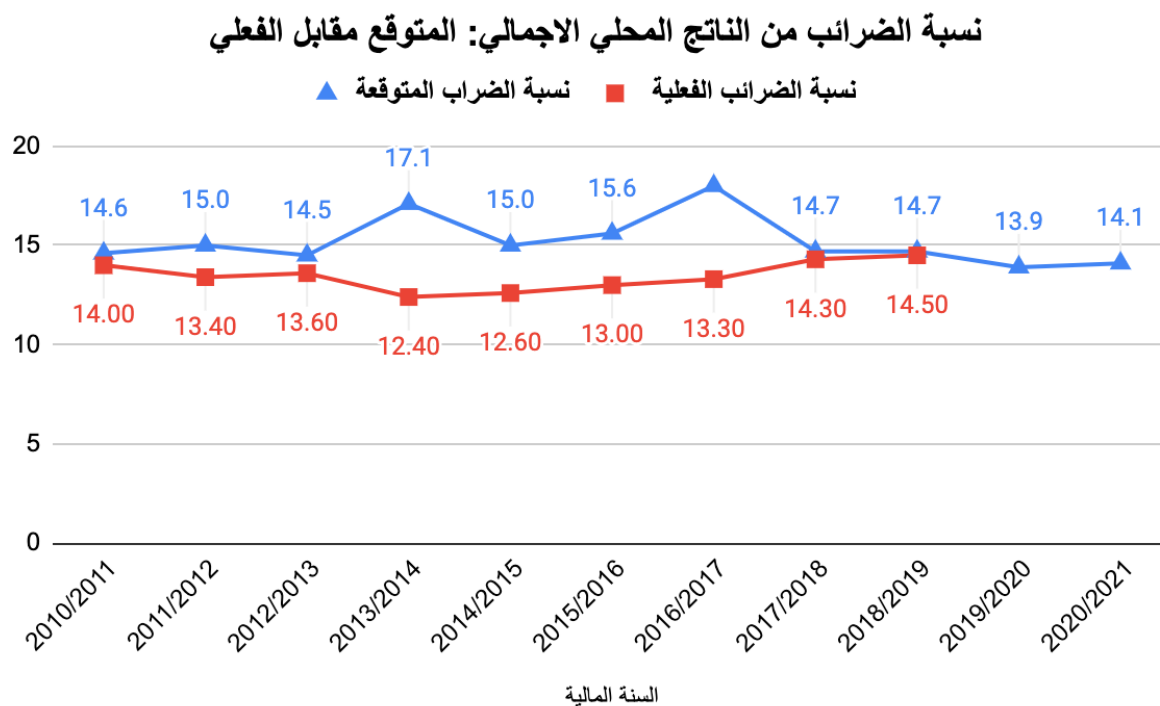
⁷² المصدر السابق.

⁷³ للمزيد من التفاصيل علي التعديلات الضريبية، انظر المصدر السابق، ص. ٣١-٣٠

شهريا ، ومن بينهم ٦.٢% (أكثر من ستة ملايين مواطن) يعيشون تحت خط الفقر المدقع، والمقدر بحوالي ٤٩٠.١٨ جنيه شهريا.⁷⁴

أخيرًا، وعلى مستوى الجهد الضريبي⁷⁵، تبرز عودة أرقام الجهد للارتفاع مرة أخرى بنسبة ١٤.١% في مشروع موازنة العام الجديد، بعد أن شهد مشروع العام الماضي توقف نسبة الجهد الضريبي عند ١٣.٩%. وهكذا، فإن أرقام الجهد الضريبي في مشروع الموازنة الجديدة تقارب مستويات ٢٠١٩/٢٠١٨، عندما وصلت إلى ١٤.٧%. إلا أن التوقعات بعودة الجهد الضريبي للارتفاع لا تخفي استمرار مشكلة ضعف الجهد الضريبي مقارنة بباقي الدول ذات الدخل المتوسط المتدني مثل مصر.

■ رسم بياني رقم ١٥⁷⁶



⁷⁴ قابيل. "قراءة في بحث الدخل والإنفاق ...". الديمقراطي، ٢٠١٩. ص. ١٢٦-١٢٩.

⁷⁵ الجهد الضريبي هو نسبة الضرائب المجدية من قبل الدولة في العام المالي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم يعبر عن قدرة وكفاءة الحكومة الجبائية ومدى كفاءة الحكومة في الاعتماد على مواردها الداخلية لتمويل احتياجات الدولة.

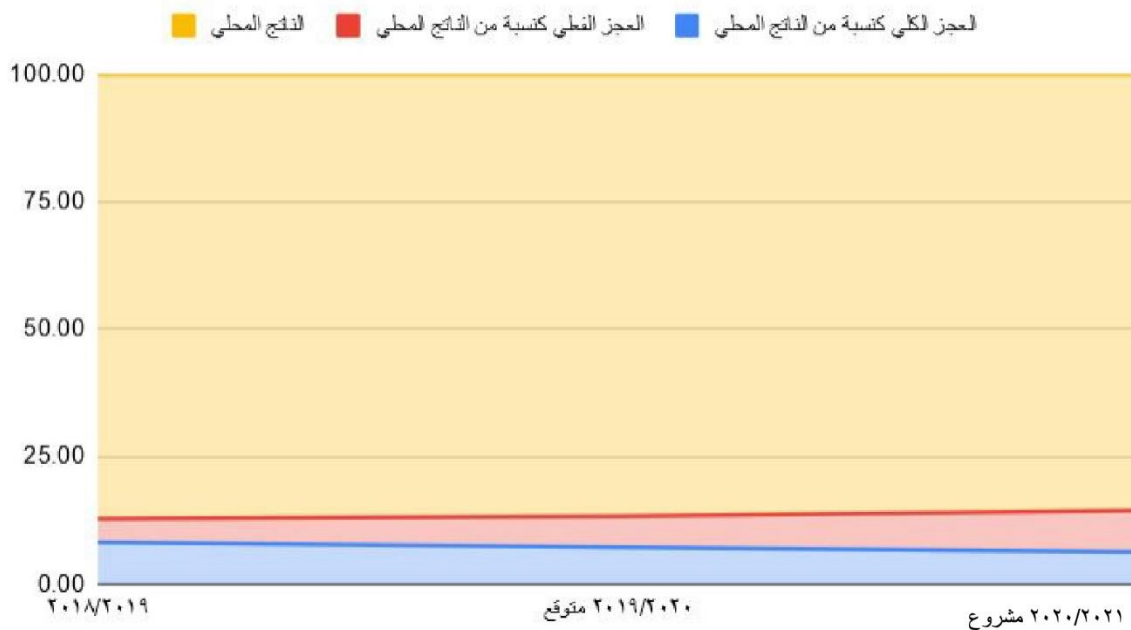
⁷⁶ "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠". وزارة المالية، ٢٠٢٠. ص ١٠٦.

خامسا: العجز

العجز هو الفرق بين ما تنفقه الحكومة وبين الموارد المالية المتوافرة لديها. وتعمل الحكومة على تمويل هذا العجز بطرق عدة مثل الاقتراض من مصادر داخلية أو خارجية، وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم. وبشكل عام، هناك أنواع مختلفة من العجز، يعبر كل منها عن قدرة الحكومة على تمويل إنفاقها بشكل مختلف. ولكننا سنركز هنا على نوعين فقط من أنواع العجز وهما العجز الفعلي والعجز الكلي. والعجز الكلي هو الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات وأول أربعة أبواب في الموارد، وهو مؤشر على قدرة موارد الدولة على تغطية نشاطاتها المختلفة. أما العجز الفعلي فهو العجز الكلي بالإضافة للباب الثامن من الاستخدامات، وهو سداد القروض ويستخدم العجز الفعلي كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.

رسم بياني ١٦⁷⁷

فعلي 2018/2019، متوقع 2019/2020، و مشروع 2020/2021



⁷⁷ المصدر السابق، ص. ١١.

ويوضح الرسم البياني (١٦) أن قيمة العجز الكلي في مشروع الموازنة الجديد، على عكس الأعوام الماضية، تراجع بمقدار ١٣ مليار جنيه، بعد أن انخفضت قيمته المتوقعة في ٢٠٢٠/٢٠١٩ من ٤٤٥.١ مليار جنيه في الي ٤٣٢.١ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٢.٩٢% تقريباً).⁷⁸ ومع انخفاض قيمة العجز الكلي، تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي إلى ٦.٣١% في مشروع الموازنة الجديد بعد أن وصلت نسبته في توقعات ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٧.٢٢%. وكذلك تراجعت نسبة العجز الكلي لإجمالي الاستخدامات من ٢٢.٤٩% في توقعات ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٨.٨١% في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠. أما بالنسبة إلى العجز الفعلي، فالوضع مغاير تماماً إذ شهد مشروع الموازنة الجديد استمراراً لارتفاع الأخير بعد أن وصل إلى ٩٨٧.٦٧ مليار جنيه مقابل ٨٢٠.٦٧ مليار جنيه في ٢٠٢٠/٢٠١٩ (بنسبة ٢٠.٣٥% تقريباً). كذلك ارتفعت نسبة العجز الفعلي لإجمالي الناتج المحلي بعد أن وصل إلى ١٤.٤٣% في مشروع الموازنة الجديد مقابل ١٣.٣٢% في ٢٠٢٠/٢٠١٩. وأخيراً، ارتفعت نسبة العجز الفعلي لإجمالي الاستخدامات بعد أن وصلت إلى ٤٢.٩٩% تقريباً مقابل ٤١.٤٧% في ٢٠٢٠/٢٠١٩. وبكل تأكيد، يعتبر هذا مؤشر غير جيد لأن الزيادة في بند سداد القروض تمثل وحدها نحو ٥٦.٥٠% من الزيادة الكلية لإجمالي الاستخدامات في مشروع الموازنة الجديد (مقارنة بنسبتها المتوقعة للعام الماضي المقدرة بحوالي ٤٩.٥٩%) وأن الزيادة في بند خدمة الديون في مجمله يمثل نحو ٥٥.٥٢% من إجمالي زيادة الاستخدامات في مشروع الموازنة الجديد (مقارنة بنسبتها المتوقعة للعام الماضي والمقدرة بحوالي ٥٨%). صحيح أن نسبة خدمة الدين لإجمالي الاستخدامات شهدت تراجعاً بسيطاً مقارنة للعام الماضي، إلا أن هذا التراجع يعود للانخفاض في بند الفوائد فقط. وإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة الإجمالية في بندي سداد القروض وخدمة الديون، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للتساؤل حول حدود إمكانية السيطرة الحقيقية على مشكلة العجز الدائم، خصوصاً وأن لهذا العجز آثار سلبية طويلة الأمد على الموازنة العامة واستقرار الاقتصاد الكلي (سواء عبر جعله أكثر عرضة للصدمات أو إضعاف قدرته على جذب الاستثمارات، والاتجاه للدائنين الضواري).

مثل تلك الأزمات والصدمات لها انعكاساتها على مجال التصنيف الائتماني لمصر على المدى البعيد. فعلى الرغم من تفشي فيروس كورونا، أبقت كبرى وكالات التصنيف العالمية "ستاندرد آند بورز" مصر عند نفس مستوى تقييم العام الماضي عند المستوى (B) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد⁷⁹ بينما أبقت وكالة "فيتش" للتقييمات تقييم مصر عند مستوى (B+) ⁸⁰، إلا أنه من المحتمل أن تؤدي أي زيادة في العجز إلى انخفاض التصنيف الائتماني.

⁷⁸ المصدر السابق.

⁷⁹ المصدر السابق، ص. ٦.

⁸⁰ "Entity-Egypt". Fitch Ratings, 2020. <<https://bit.ly/3h8rWgQ>>.

سادسا: الدين العام

يقدّر الدين الخارجي في البيان المالي بمبلغ ٩٣٩.٦١٩ مليون جنيه.⁸¹ وهذا الرقم يعبر عن الدين الخارجي الحكومي فقط⁸² وليس الدين العام الخارجي، والذي تقدره بيانات البنك المركزي بمبلغ ١١٢,٦٧٠.٦ مليون دولار)⁸³ (١,٧٨١,٠٨٥.٦ مليار جنيه).⁸⁴ ومن المهم ملاحظة أن البيان لم يقدم معلومات خاطئة ولكنه ركز فقط على أجهزة الموازنة العامة.⁸⁵ و لذا، حتى نعطي صورة كاملة عن وضع المديونية في مصر، نستعين بالنشرة الشهرية الإحصائية للبنك المركزي المصري الصادرة في أبريل ٢٠٢٠. ووفقا لتقديرات النشرة، بلغ الدين العام الخارجي ١١٢,٦٧٠.٦ مليار دولار في الربع الثاني من ٢٠٢٠⁸⁶ مقابل ٩٦,٦١٢.١ مليون دولار في الربع الثاني من ٢٠١٩⁸⁷، بزيادة قدرها ١٦,٠٥٨.٥ مليون دولار مما يعني أن الدين العام الخارجي قد ازداد بنسبة ١٦.٦٢% تقريبا. وقد شكل الدين العام الخارجي ٢٦.٠٢% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي بعد أن مثل ٣٠.٦٠% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني من ٢٠١٩.⁸⁸

⁸¹ "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ١٣٠.

⁸² لم يقدم البيان كيف تم حساب هذا الرقم.

⁸³ "Monthly statistical bulletin- April 2020". *Central Bank of Egypt*, Vol. 277, 2020. P. 97.

⁸⁴ قدرت القيمة بالجنيه المصري بناء على سعر صرف البنك المركزي للدولار وقت إقرار مشروع الموازنة، وكان يساوي ١٥.٨٠٧٩ جنية تقريبا.

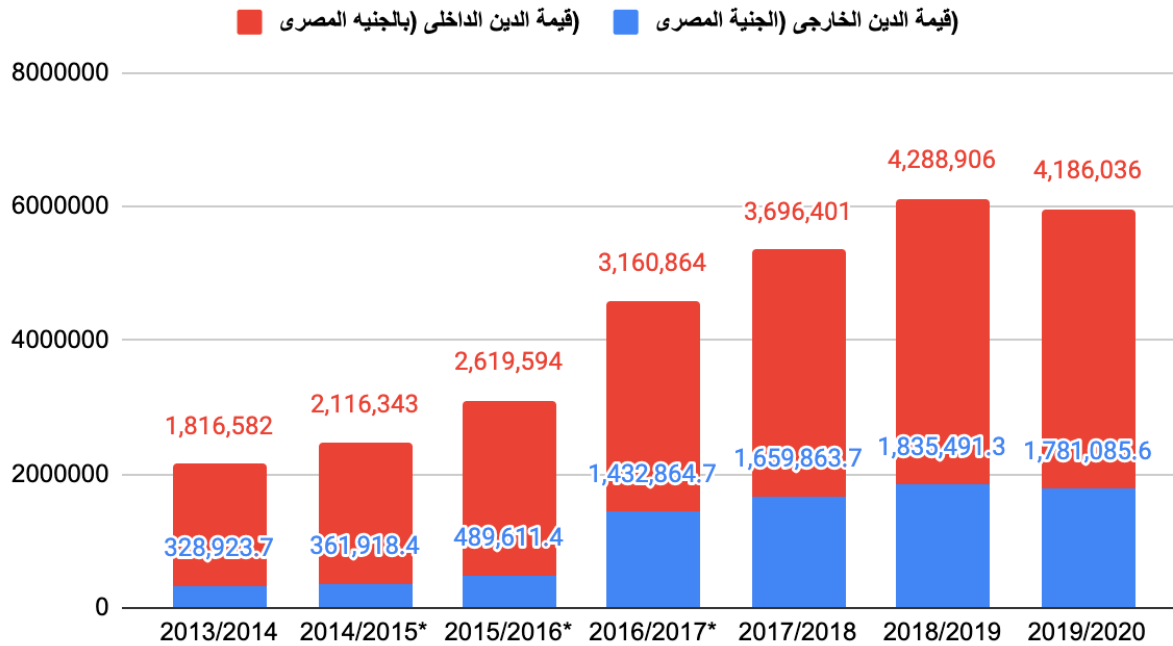
⁸⁵ جدير بالذكر كذلك وجود اختلافات بين تقديرات البيان للدين العام الداخلي والبيانات المقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية، ولكن حجم هذه الاختلافات صغير نسبياً، وربما يعود لطرق حساب بينها اختلافات طفيفة.

⁸⁶ "Monthly statistical bulletin- April 2020". *Central Bank of Egypt*, Vol. 277, 2020. P. 97.

⁸⁷ "Monthly statistical bulletin- April 2019". *Central Bank of Egypt*, Vol. 265, 2019. P. 97.

⁸⁸ المصدر السابق.

مقارنة زمنية بين قيمة الدين الداخلي والخارجي منذ 2013/14 وحتى 2019/20

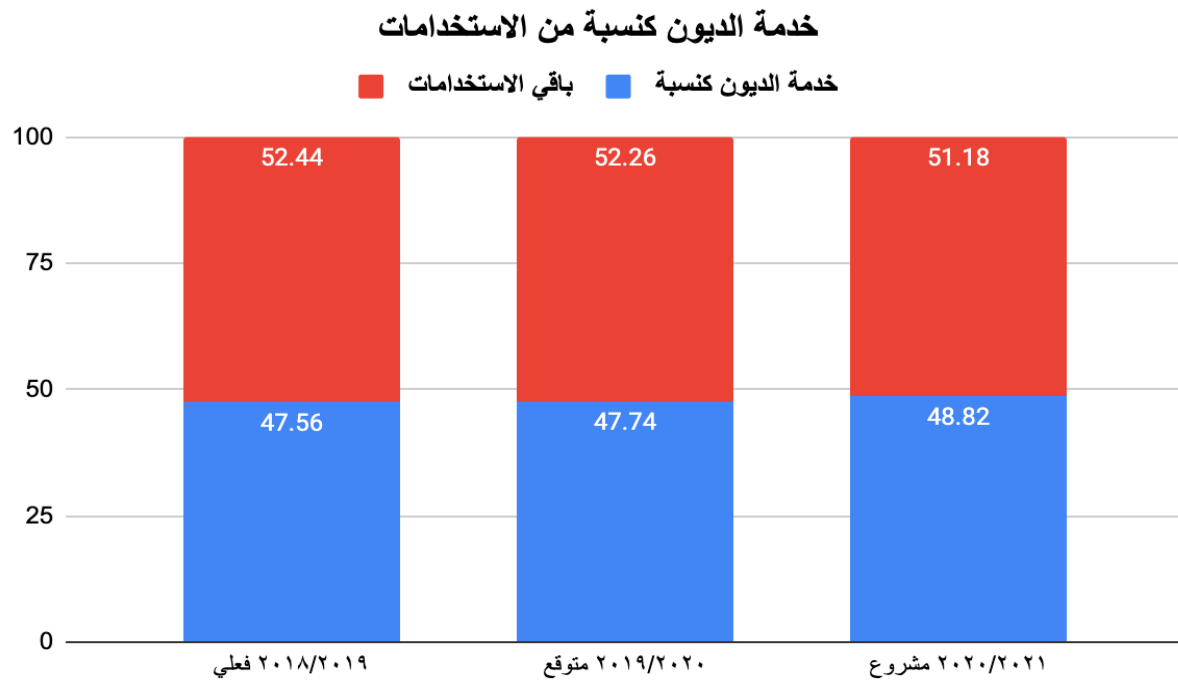


وطبقا لحساباتنا المعتمدة على التقديرات المتفق عليها من نشرة البنك المركزي، والبيانات الصادرة عن وزارة المالية، فإن معدل المديونية الحقيقي، محتسبا على إجمالي الناتج المحلي المعدل لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مثل ٨٧.١٩% من إجمالي الناتج المحلي بافتراض ثبات المديونية وتحقيق معدل النمو المطروح في الموازنة (وهي أهداف يبدو من المستحيل تحقيقها في ظل تفشي فيروس كورونا وتوابعه على المستويات المختلفة).^{٨٩} وعلى الرغم من ضخامة رقم المديونية، إلا أنه يمثل تحسناً كبيراً عن العام الماضي، حين وصلت نسبة المديونية إلى ما يزيد على ١١٤% و ١٢١% تقريبا في العامين السابقين على التوالي. بالتالي، تستمر المديونية في التراجع للعام الرابع على التوالي فيما يبدو مؤشراً جيداً، خصوصا وأنها تراجعت عن تفوقها على إجمالي الناتج المحلي لأول مرة منذ فترة طويلة (أي أن نسبة المديونية لإجمالي الناتج المحلي تراجعت عن نسبة ١٠٠% نظريا على الأقل لأن مشروع الموازنة الجديد لا يتضمن الزيادة المتوقعة للديون، ولكنه يتضمن الزيادة المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي). إلا أن استمرار الارتفاع في بند الخدمة يدفع بنا للشك مرة أخرى حول إمكانية امتداد الآثار السلبية للمديونية العالية على كافة المؤشرات والسياسات المالية الأخرى (مثل سياسات التقشف)، خصوصا في ظل ارتفاع العجز.

^{٨٩} "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ١٣٠

^{٩٠} "Monthly statistical bulletin- April 2019". Central Bank of Egypt, Vol. 265, 2019. P. 97.

رسم بياني رقم ١٨^{٩١}



^{٩١} "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠"، وزارة المالية، ٢٠٢٠، ص. ٦٦.

الخاتمة

في النهاية، وبعد استعراض أهم ما ورد في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ الجديد، يتضح لنا أن تفشي الوباء لم يصبح عائقاً أمام استكمال تنفيذ الأجندة الحكومية النيو ليبيرالية. بل على العكس تماماً، يبرز انخفاض موازنات الحماية الاجتماعية والدعم والمزايا الاجتماعية، مع استمرار انخفاض موازنات بابي الصحة والتعليم عن النسب الدستورية في الوقت الذي تتباهى فيه الحكومة بمجهودها لاحتواء الوباء وتأكيداً على استهداف حماية المواطنين وتطوير الخدمات الأساسية وبرامج التنمية البشرية. وبالتالي، لا نستطيع أن نرى في الأفق تنمية حقيقية قادرة على انتشال الفقراء والكادحين من بؤسهم. بل يبدو من المنطقي، النظر في النتائج الكارثية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي ومساهمتها في ارتفاع مستويات الفقر بشكل ملحوظ للغاية، وأخذها بالاعتبار، وإلا سيحمل المستقبل مزيداً من الشقاء لهؤلاء.

وصحيح أن مشروع الموازنة شهد ارتفاعاً في بند الاستثمارات، إلا أن تمويل غالبية تلك الاستثمارات بالعجز يضيف شكوكاً حقيقية حول الاستفادة المتوقعة لتلك الاستثمارات، خصوصاً وأنها تساهم بشكل ملحوظ في زيادة العجز مما يعني مواصلة تطبيق سياسات التقشف المجحفة لحقوق الفقراء. وهنا نود أن نؤكد على أن كل ذلك يشير بما لا يدع مجالاً للشك للانحيازات الطبقية الصارخة للحكومة والتي لا تراعي الآثار السلبية الكبيرة للسياسات النيو ليبيرالية، وغياب الطابع التنموي الشامل عنها، في سبيل تحقيق نمو اقتصادي يخدم مصالح الأقلية فقط.

بيبلوجرافيا

- ... (2020). "Entity-Egypt". *Fitch Ratings*. <<https://bit.ly/3h8rWgQ>>.
- ... (2019). "Monthly statistical bulletin- April 2019". *Central Bank of Egypt*, Vol. 265, 2020.
- ... (2020). "Monthly statistical bulletin- April 2020". *Central Bank of Egypt*, Vol. 277, 2020.
- ... (٢٠٢٠). "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠". وزارة المالية .
- ... (٢٠٢٠). "الحكومة تقرر حزمة إجراءات جديدة لدعم القطاع الصناعي في مواجهة "كوفيد-19". انتربريز. <<https://bit.ly/328y0jo>> .
- ... (٢٠١٩). "الدستور المصري المعدل". منشورات قانونية . <<https://manshurat.org/node/14675>>.
- ... (٢٠٢٠). "المالية تصرف 3 مليارات جنيه متأخرات دعم للمصدرين خلال ثلاثة أشهر". ايكونومي بلس. <<https://bit.ly/33863ZZ>> .
- ... (٢٠٢٠). "دليل مبسط عن اتفاق الموازنة لعام ٢٠٢١- متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩". وزارة المالية واليونيسيف، رقم ٤.
- أبو غزالة، حسام (٢٠٢٠). "ضياء داود يطالب "الوزراء" بتقديم استقالتهم وتشكيل حكومة تقشف". الوطن . <<https://bit.ly/3bBjaXo>> .
- ابو ودن، مها (٢٠٢٠). "هل راعت المالية تراجع حصيلة السنة الضريبية الحالية ؟ .. برلمانى : الموازنة أعدت بطريقة كلاسيكية ولم تتحوط ضد كورونا". ايجي ايكونومي . <<https://bit.ly/3haB1FQ>>.
- حميد، محمد (٢٠٢٠). "أموالهم رُدت إليهم: مَنْ يدفع منحة الـ 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة؟". المنصة <<https://bit.ly/327MLVe>> .
- جاد، محمد (٢٠٢٠). "الآثار الاقتصادية لكورونا: إجراءات استثنائية في الموازنة الجديدة لإنقاذ الأقل دخلاً". المنصة. <<https://almanassa.com/ar/story/13889>> .
- جاد، محمد (٢٠٢٠). "ماذا تخبرنا التجربة الدولية عن حماية الطبقة العاملة من تداعيات كورونا الاقتصادية؟". حلول السياسات البديلة <<https://bit.ly/3jYccU>> .
- رسلان، امال (٢٠٢٠). "العمالة السياحية أولوية.. القطاع السياحي العام والخاص يتعاونان لمنع "التسريب" بعد توقف السياحة.. العنانى: سنستغل التوقف لترتيب البيت من الداخل.. واتحاد الغرف: لن نترك منشأة تغلق أبوابها وتُسرح العاملين". اليوم السابع . <<https://bit.ly/32aK3yi>>.

- رمضان، عبد القادر (٢٠٢٠). " موازنة متفائلة في مصر للعام المقبل رغم تحديات كورونا: تحليل اقتصادي لأرقام الموازنة المصرية الجديدة". زاوية. <<https://bit.ly/2GD3nvL>> .
- سلامة، احمد (٢٠٢٠). "أمين نقابة العمالة غير المنتظمة السابقة: ليس هناك قاعدة بيانات للعمال.. وهناك مشكلات في التسجيل.. والمساعدة المالية غير كافية". درب . <<https://bit.ly/3hb7mw0>>.
- سليم، ياسمين (٢٠٢٠). "صندوق النقد يكشف تفاصيل قرض مصر الجديد بقيمة 5.2 مليار دولار لمواجهة كورونا". مصراوي . <<https://bit.ly/2FSc5G1>> .
- عبد العظيم، محمد (٢٠٢٠). " الرئيس السيسي: تخصيص 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية". اليوم السابع . <<https://bit.ly/3k02Sum>> .
- قابيل، مي (٢٠١٩). "قراءة في بحث الدخل والانفاق ٢٠١٧/٢٠١٨". مجلة الديمقراطية، عدد ٧٦.
- كساب، بيسان (٢٠٢٠). "عام مالي جديد: الإنفاق الاجتماعي في موازنة «كورونا»". مدى مصر . <<https://bit.ly/2DCzk6h>>.